البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والابحاث
قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

التقرير الفصلي لميزان المدفوعات العراقي

الفصل الثاني
2025

المحتويات	الصفحة

قائمة المفاهيم الرئيسية لميزان المدفوعات	أ – ب
المقدمة	ج

-1	الحساب الجاري	1
1-1	الميزان التجاري	1
2-1	ميزان الخدمات	4
3-1	ميزان السلع والخدمات	6
4-1	حساب الدخل الأولي	9
5-1	حساب الدخل الثانوي	10
-2	الحساب الرأسمالي	11
-3	الحساب المالي	11
1-3	صافي الاستثمار المباشر	12
2-3	استثمار الحافظة	13
3-3	الاستثمارات الأخرى	13
4-3	الأصول الاحتياطية	14
-4	صافي السهو والخطأ	15

قائمة الاشكال		الصفحة
1	التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية للفصلين الاول والثاني 2025	2
2	التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية للفصلين الأول والثاني 2025	4
3	التوزيع النسبي لهيكل الصادرات الخدمية للفصلين الأول والثاني 2025	5
4	التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات الخدمية للفصلين الأول والثاني 2025	6
5	التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الأول والثاني 2025	7
6	التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية والخدمية للفصلين الأول والثاني 2025	8
7	مكونات حساب الدخل الأولي للفصلين الأول والثاني 2025	10
8	مكونات الدخل الثانوي للفصلين الأول والثاني 2025	11
9	مكونات الحساب المالي للفصلين الأول والثاني 2025	12
10	مكونات الأستثمار الاجنبي المباشر في الداخل للفصلين الأول والثاني 2025	12
11	مكونات استثمارات الحافظة للفصلين الأول والثاني 2025	13
12	مكونات الاستثمارات الاخرى للفصلين الأول والثاني 2025	14
13	مكونات الاحتياطي الاجنبي للفصلين الأول والثاني 2025	15
14	شكل توضيحي يمثل دور صافي فقرة السهو والخطأ في تفسير إختلال ميزان المدفوعات	17

قائمة الجداول		الصفحة
1	التوزيع النسبي والمطلق لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الأول والثاني 2025	7
2	التوزيع النسبي والمطلق لهيكل استيرادات السلع والخدمات للفصلين الأول والثاني 2025	8
3	الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسة لميزان المدفوعات	16

قائمة المفاهيم الرئيسة لميزان المدفوعات

أولًا: الحساب الجاري: يُسجِّل الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين.

1. **الميزان التجاري:** يُسجِّل الميزان التجاري الفروقات بين الصادرات السلعية واستيراداتها.
2. **ميزان الخدمات :** يُسجِّل ميزان الخدمات الفروقات بين صادرات الخدمات واستيراداتها، ويتم تبويب أنواع الخدمات المصنفة في هذا الميزان وفقًا لنوع الخدمة المقدمة وليس حسب الجهة المقدمة للخدمة وذلك بالترابط الوثيق بين دليل التجارة الدولية في الخدمات وبين دليل ميزان المدفوعات.
3. **حساب الدخل الأولي:** يُبيّن حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة.

أ. **حساب توليد الدخل** (والذي يُسجِّل فيه الدخل المتولد في عملية الإنتاج) ويقع بضمنه تعويضات العاملين الموسميين (لأقل من سنة) والتي تُعد أجورهم دخلًا عن المساهمة بمدخل العمل في عملية الإنتاج.

ب. **حساب تخصيص الدخل الأولي** (والذي يُسجِّل فيه الدخل الأولي الذي يُعزى إلى الوحدات المؤسسية المسؤولة عن توفير اليد العاملة والأصول المالية والموارد الطبيعية).

4. **حساب الدخل الثانوي:**يُبيِّن حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين لبيان دورها في عملية توزيع الدخل بين الاقتصادات، وتتخذ تحويلات الدخل الثانوي هذه شكلًا نقديًا أو عينيًا، كما تقسم هذه التحويلات إلى :

أ. **التحويلات الخاصة :** وتشمل هذه التحويلات تحويلات العاملين لأكثر من سنة ، والمساعدات المحولة سواء كانت بين أفراد أم أسر معيشية بغض النظر عن صلة القرابة.

ب. **التحويلات الرسمية:** وتشمل الضرائب على الدخل والثروة والمزايا والمساهمات الاجتماعية والاشتراكات والمِنح.

ثانيًا : الحساب الرأسمالي

يعرض الحساب الرأسمالي التحويلات الدائنة والمدينة للأصول الثابتة غير المنتجة غير المالية (كالموارد الطبيعية، وعقود الإيجار والتراخيص والأصول التسويقية) والمِنح الرأسمالية المقدمة من الحكومات والمنظمات الدولية ، ويعمل هذا الحساب مع الحساب الجاري كبند يوازن الحساب المالي، حيث يُبيّن كلٍ من الحسابين (الجاري + الرأسمالي) المعاملات غير المالية ليُمثل رصيديهما صافي الإقراض أو الاقتراض غير المالي، فيما يُبيّن الحساب المالي كيفية تمويل صافي الإقراض أو الاقتراض.

ثالثًا: الحساب المالي

يُسجِّل هذا الحساب المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين. ويسمى الرصيد الكلي للحساب المالي صافي الإقراض/ صافي الاقتراض ويُعرف صافي الإقراض على أنه تقديم الاقتصاد أموالًا إلى العالم الخارجي أي إرتفاع الاصول ، أما صافي الاقتراض فهو قيام باقي العالم بتقديم الأموال إلى الاقتصاد المعني أي انخفاض الاصول، مع الإشارة إلى وجوب مساواة الرصيد الكلي لهذا الحساب مع مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي)، وفيما يأتي أهم مكونات هذا الحساب:

1. **صافي الاستثمار المباشر:** يُعَدُ الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات استثمارية للمستثمرين الأجانب التي تمثل ما نسبته نحو (10%) أو أكثر من رأسمال الشركة، أو ما يمثل نحو (10%) من القوة التصويتية.

ويتم هذا النوع من الاستثمار من أجل الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة وسيطرة دائمتين لكيان مقيم في اقتصاد واحد في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي.

2. **استثمار الحافظة:** يشمل استثمار الحافظة المعاملات في الأوراق المالية والمراكز عبر الحدود التي تنطوي على سندات دين أو حقوق ملكية غير المضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية أي التي تملك قوة تصويتية اقل من (10%)، وتتميز الأوراق المالية المضمنة تحت بند استثمار الحافظة بتيسير تداولها مما يتيح حيازتها لدى مختلف الأطراف على مدار عمرها وهذا يمثل للمستثمرين فرصة لتنويع محافظهم الاستثمارية والتمكن من سحب استثماراتهم بسهولة، فضلًا عن ارتفاع درجة سيولة التداول في تلك الأدوات المالية.

3. **الاستثمارات الأخرى:** تغطي الاستثمارات الأخرى حصص الملكية الأخرى والعملة والودائع والقروض ونظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة والائتمانات والسلف التجارية ومخصصات حقوق السحب الخاصة.

4. **الأصول الاحتياطية:** يتضمن جانب الأصول الاحتياطية الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية) وتشكيل أساس يستند إليه في الإقتراض الخارجي، ولا بد أن تكون الأصول الاحتياطية أصولًا بالعملة الأجنبية وأصولًا موجودة بالفعل، ويستبعد منها الأصول المحتملة.

أ. **حقوق السحب الخاصة:** تُعدُّ حقوق السحب الخاصة أصلًا احتياطيًا دوليًا استحدثه الصندوق في عام 1969 ليكون مكملًا للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة مبادلة تلك الحقوق بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر، حيث تعمل هذه الوحدات عنصرًا مُكملًا لاحتياطيات البلدان من النقد الأجنبي لدعم اقتصاداتها وتحد من اعتمادها على الدين المحلي أو الخارجي الأعلى كُلفة.

ب. **الذهب النقدي:** هو الذهب الذي تملكه السلطات النقدية والذي تحتفظ به على شكل سبائك تصل نسبة نقائها إلى (995 بالألف) ويتم تداولها في أسواق منظمة أو عبر ترتيبات ثنائية بين البنوك المركزية[1].

ت. **وضع الاحتياطي لدى الصندوق:** ويعبر هذا الوضع عن شريحة الاحتياطي أي المبالغ بالعملة الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من الصندوق في مدة قصيرة، وأي مديونية للصندوق (بموجب اتفاقية اقتراض) في حساب الموارد العامة تكون متاحة بسهولة للبلد العضو وفق إجراء عمليات شراء من شريحة الاحتياطي وتكون متاحة ضمن مدة زمنية يتم الإتفاق عليها.

ث. **الموجودات الأجنبية:** وتشمل ما يأتي:

- **العملة والودائع:** وتشمل الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية وبنك التسويات الدولية وغيرها من شركات تلقي الودائع غير المقيمة واتفاقات الودائع في حسابات الصندوق الإئتمانية القابلة للاسترداد بسهولة لتسوية احتياجات ميزان المدفوعات.
- **الأوراق المالية:** وتتضمن سندات الملكية وسندات الدين السائلة والقابلة للتداول والصادرة عن كيانات غير مقيمة ومن بينها الأوراق المالية طويلة الأجل (كأذونات الخزانة الأمريكية) ويستبعد منها الأوراق المالية غير المدرجة للتداول العام إلا إذا كانت سائلة.

---

(1) صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2008، ص113.

انطلاقًا من حرص دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي على تعزيز سياسة الإفصاح والشفافية التي تهدف إلى خدمة وظائف عدة يأتي في مقدمتها مراقبة المؤشرات الرئيسة للقطاع الخارجي من أجل تحديد مجالات إحتياجات السياسة الاقتصادية فقد تضمن إعداد هذا التقرير للفصل الثاني لعام 2025 قسمين يوضحان التخلخل الذي يؤدي إلى عدم التوازن وهما الحساب المالي والحسابين الجاري والرأسمالي.

يُعْدُ ميزان المدفوعات المرآة التي تعكس نشاط الاقتصاد الوطني حيث يدرج فيه كل المعاملات الاقتصادية بعمليات حسابية دائنة ومدينة في مدة زمنية محددة بين بلد معين والعالم الخارجي.

أسفرت معاملات الاقتصاد العراقي مع العالم الخارجي للفصل الثاني 2025 عجزًا في ميزان المدفوعات مسجلًا تحسنًا في تدفقه السالب البالغ (1156.6-) مليون دولار مقابل تدفقه السالب البالغ (5526.7-) مليون دولار للفصل الأول لعام 2025 ،إذ سجل الحساب الجاري للفصل الثاني تراجعًا في فائضه بنسبة (43.1%) عن الفصل السابق لذات العام نتيجة لتراجع حساب الدخل الأولي بنسبة (92.7%) عن الفصل السابق بسبب زيادة جانب المدفوعات ، كما تراجعت الصادرات الكلية بنسبة (3.4%) عن الفصل السابق نتيجة لتراجع صادرات المنتجات النفطية وصادرات النفط الخام والصادرات السلعية الأخرى بنسبة (17.0%) و (6.3%) و (3.4%) على التوالي ،وكذلك سجل ميزان الخدمات زيادة في تدفقه السالب إذ بلغ (5061.9-) مليون دولار للفصل الثاني مقابل (5024.3-) مليون دولار للفصل السابق وبنسبة (0.7%) نتيجة زيادة العجز في خدمات السفر، فيما حقق حساب الدخل الثانوي الميزان التجاري للفصل الثاني 2025 تحسنًا بنسبة (22.2%) عن الفصل السابق، في حين لم يسجل الحساب الرسمالي أي تدفقات تذكر في هذا الفصل، وحقق الحساب المالي للفصل الثاني 2025 تراجعًا ملحوظًا بلغت نسبته (261.0%) عن الفصل السابق.

ولتحقيق التوازن لابد أن يتحقق التساوي من الناحية النظرية بين كلٍ من الحسابين (الجاري والرأسمالي) و (الحساب المالي) والذي يكشف عدم التساوي بينهما التي تنشأ من الناحية العملية نتيجة لقصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات والتي يُعبر عنها بفقرة (صافي السهو والخطأ) إذ تظهر بقيمة سالبة نتيجة وجود عدد من المعاملات التي لم يتم تسجيلها في الحساب الجاري.

1- الحساب الجاري:

هناك شقان مهمان لابد من بيانهما قبل البدء بتحليل مؤشرات هذا الحساب :

الشق الأول: يشهد الحساب الجاري عجزًا حين يتجاوز استهلاك الدولة إنتاجها، وفقًا للعلاقة المهمة بين الحساب الجاري للدولة وبين حسابيها الرأسمالي والمالي، إذ يتضمن الحساب الجاري التجارة الدولية وصافي الدخل على الاستثمارات، والمدفوعات المباشرة فيما يصف الحساب المالي التغيّر في الملكية الدولية للأصول، وشمول الحساب الرأسمالي جميع المعاملات المالية الأخرى، التي لا تؤثر على الإنتاج الاقتصادي للدولة، وهذه العلاقة موضحة فيما يطلق عليها "**معادلة الهوية التجارية**" والتي تنص "**إذا كانت الدولة تدير عجزًا في حسابها الجاري فيجب عليها موازنة هذا العجز بتدفقات مساوية في الحساب المالي**"، ويعد عجز الحساب الجاري مستدامًا ما دام هناك مقرضون دوليون لديهم استُعْدُاد لتمويل هذا العجز، ولكن إذا تعثر تدفق الأموال إلى داخل الاقتصاد فغالبًا ماتتدهور قيمة العملة ويعاني الاقتصاد من اضطرابات مفاجئة لذا يتم التركيز على الحساب الجاري الذي يشكل الجزء الأكبر والأهم في ميزان المدفوعات كونه يرتبط بمؤشرات الحسابات القومية المتمثلة بالإنتاج والدخل القومي والتي يمنح نموهما صورة إجمالية لاتجاه ومستوى النمو الاقتصادي .

الشق الثاني: إن الفائض الذي يحققه الحساب الجاري لا يقل خطورة عن العجز، ففائض الإنتاج المحلي يظهر في الحساب الجاري حين يتجاوز إنتاج الدولة استهلاكها أو حينما ترتفع معدلات الادخار بالمقارنة مع معدلات الاستثمار، وبما أنَّ هذه الدول لا تستهلك كل إنتاجها الذي قد يكون (سلعة أولية) كما هو الحال في الدول الريعية فهي تكون بحاجة دائمة إلى من يشتري هذا الفائض، وعلى هذا الأساس تقوم الدول التي تدير فوائض في حساباتها الجارية بإقراض مدخراتها العينية إلى بقية دول العالم ليصبح لديها المال اللازم لشراء الفائض من إنتاج الدول المقرضة.

تحليل الحساب الجاري:

سجَّل الحساب الجاري للفصل الثاني 2025 إنخفاضًا بنسبة (43.1%) ليبلغ ماقيمته (794.5) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (1396.5) مليون دولار للفصل السابق، وفيما يأتي تفسيرٌ شامل يوضح التطورات الحاصلة في مكونات هذا الحساب عن الفصل السابق:

1-1 الميزان التجاري: سجل الميزان التجاري للفصل الثاني انخفاضًا بلغت نسبته (3.4%) ليبلغ ما قيمته (5751.4) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (5953.7) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا الانخفاض الحاصل في هذا المُكّون إلى:

1-1-1 الصادرات السلعية: سجَّلت الصادرات السلعية للفصل الثاني من عام 2025 انخفاضًا بلغت نسبته (3.4%) لتبلغ قيمتها (23285.6) مليون دولار مقابل (24112.3) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى التطورات الحاصلة في مكونات الصادرات، وكما يأتي:

- **صادرات النفط الخام:** شكَّلت أقيام هذه الصادرات للفصل الثاني من عام 2025 نسبة مساهمة (90%) من إجمالي الصادرات السلعية لتبلغ قيمتها (20956.4) مليون دولار مقابل (22365.4) مليون دولارمُسجَّلة انخفاضًا نسبته (6.3%) عن الفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط الخام إذ بلغ سعر البرميل (68.2) دولار مقابل (73.3) دولار للفصل السابق، في حين سجَّلت الكميات المصدرة تراجعًا بلغت نسبته (5.7%) عن الفصل السابق.
- **شكَّلت صادرات العراق من المنتجات النفطية** التي يتكون معظمها من (زيت الوقود، النفثا، والبنزين الطبيعي) للفصل الثاني من عام 2025 مساهمة نسبية بلغت (4.2%) من إجمالي الصادرات لتبلغ ماقيمته (981.5) مليون دولار مقابل مبلغ قدره (1182.6) وبنسبة مساهمة بلغت (4.9%) للفصل السابق مسجَّلة تراجعًا ملحوظًا بلغت نسبته (17%).
- **شكَّلت صادرات العراق السلعية الأخرى** مساهمة نسبية بلغت (5.8%) من إجمالي الصادرات إذ بلغت قيمتها (1347.7) مليون دولارمقابل مساهمتها البالغة (2.3%) لتبلغ ماقيمته (564.3) مليون دولار للفصل السابق، تركز الجزء الأكبر منها في (الاغذية والحيوانات الحية والتجهيزات الصناعية الأولية والسلع الرأسمالية عدا معدات النقل) مسجَّلةً نموًا نسبته (138.8%)، **والشكل (1)** يوضح التوزيع النسبي لهيكل الصارات السلعية.

الشكل (1)
التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية للفصلين الأول والثاني من عام 2025

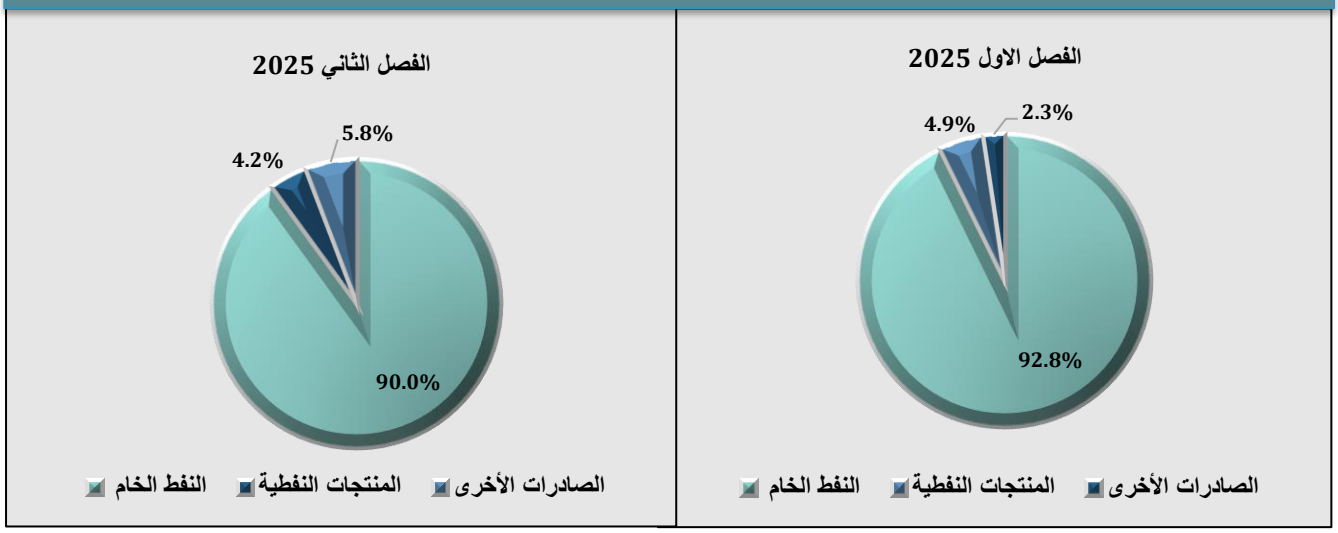

1-1-2 الاستيرادات السلعية: سجَّلت الاستيرادات السلعية للفصل الثاني من عام 2025 انخفاضًا بلغت نسبته (3.4%) عن الفصل السابق لتبلغ قيمتها (17534.2) مليون دولار مقابل (18158.6) مليون دولار للفصل السابق، أما عن أهم مكونات الاستيرادات السلعية للفصل الثاني 2025 فكما يأتي :

- **سجَّلت الاستيرادات الحكومية الاستهلاكية** للفصل الثاني 2025 ارتفاعًا طفيفًا لتبلغ قيمتها (474.2) مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت (2.7%) مقابل مساهمتها البالغة (2.5%) مقابل ماقيمته (448.8) مليون

دولارللفصل السابق إذ تركز الجزء الأكبر منها بالاستيرادات الخاصة بمفردات البطاقة التموينية واستيراداتها من المستلزمات الطبية والأدوية.

- **سجَّلت الاستيرادات الحكومية الرأسمالية** للفصل الثاني 2025 ارتفاعًا بلغت قيمته (686) مليون دولار وبمساهمة نسبية بلغت (3.9%) من إجمالي الاستيرادات مقابل ماقيمته (379.6) مليون دولار وبمساهمة نسبية بلغت (2.1%) للفصل الأول.

- **سجَّلت استيرادات الحكومة من المنتجات النفطية** للفصل الثاني 2025 تراجعًا نسبته (9.3%) لتبلغ قيمتها (259.8) مليون دولار وبمساهمة نسبية بلغت (1.5%) مقابل ماقيمته (286.4) مليون دولار وبمساهمة نسبية بلغت (1.6%) للفصل السابق.

- **سجَّلت الاستيرادات الحكومية الأخرى وتكاليف طبع العملة** ارتفاعًا بلغت نسبته (115.1%) لتبلغ قيمتها (121.1) مليون دولار وبمساهمة نسبية بلغت (0.7%) مقابل قيمتها البالغة (56.3) مليون دولار وبمساهمة نسبية بلغت (0.3%) من إجمالي الاستيرادات للفصل السابق.

- **سجَّلت استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية** انخفاضًا بلغت نسبته (5.9%) لتبلغ ماقيمتها (3998.3) مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت (22.8%) مقابل قيمتها البالغة (4246.9) مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت (23.4%) من إجمالي الاستيرادات للفصل السابق.

- **سجَّلت استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية** للفصل الثاني 2025 تراجعًا نسبته (5.9%) لتبلغ ماقيمتها (11994.8) وبمساهمة نسبية بلغت (68.4%) مقابل قيمتها البالغة (12740.6) مليون دولار وبمساهمة نسبية (70.1) من إجمالي الاستيرادات للفصل الأول، وكما في **الشكل (2)**.

الشكل (2)
التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية للفصلين الأول والثاني من عام 2025

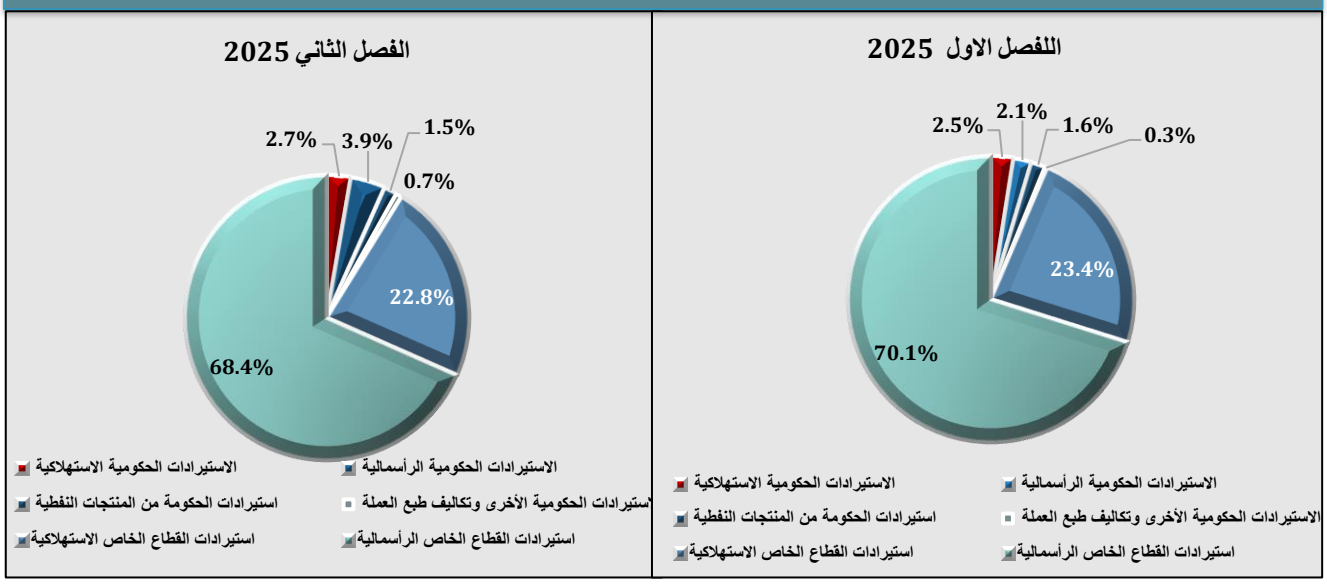

2-1 ميزان الخدمات: سجَّل صافي ميزان الخدمات للفصل الثاني 2025 أرتفاعًا طفيفًا في عجزه بلغت نسبته (0.7%) ليبلغ ماقيمته (5061.9-) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (5024.3-) مليون دولار للفصل السابق ، وفيما يأتي تفصيل للتطورات الحاصلة في فقراته:

1-2-1 صادرات الخدمات: سجَّلت صادرات الخدمات للفصل الثاني 2025 ارتفاعًا بلغت نسبته (0.7%) عن الفصل السابق لتبلغ قيمتها (2738.7) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (2719.4) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى إرتفاع خدمات النقل بنسبة (87.3%) لتبلغ ماقيمتها (103.6) مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت (3.8%) مقابل قيمتها البالغة (2.0%) للفصل السابق من إجمالي صادرات الخدمات ،فيما سجّل بند السفر إنخفاضًا بلغت نسبته (4.9%) ليبلغ ماقيمته (1972.7) مليون دولار مقابل (2074.6) مليون دولار للفصل السابق من العام نفسه وبأعلى نسبة مساهمة حيث بلغت (76.3%) من إجمالي صادرات الخدمات، فيما حققت خدمات الانشاءات أرتفاعًا طفيفًا بلغت قيمته (251.8) مليون دولار وبنسبة مساهمة (9.2%) مقابل (8.4%) من إجمالي صادرات الخدمات، في حين سجلت خدمات الأعمال الأخرى والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر نسبة مساهمة (11.5%) و (2.2%) مقابل (10%) و (1.7%) من إجمالي صادرات الخدمات على التوالي، في حين شكَّلت الخدمات الأخرى نسبة مساهمة (1.3%) مقابل (1.6%) من إجمالي صادرات الخدمات، وكما في **الشكل(3)**.

الشكل (3)

التوزيع النسبي لهيكل الصادرات الخدمية للفصلين الأول والثاني 2025

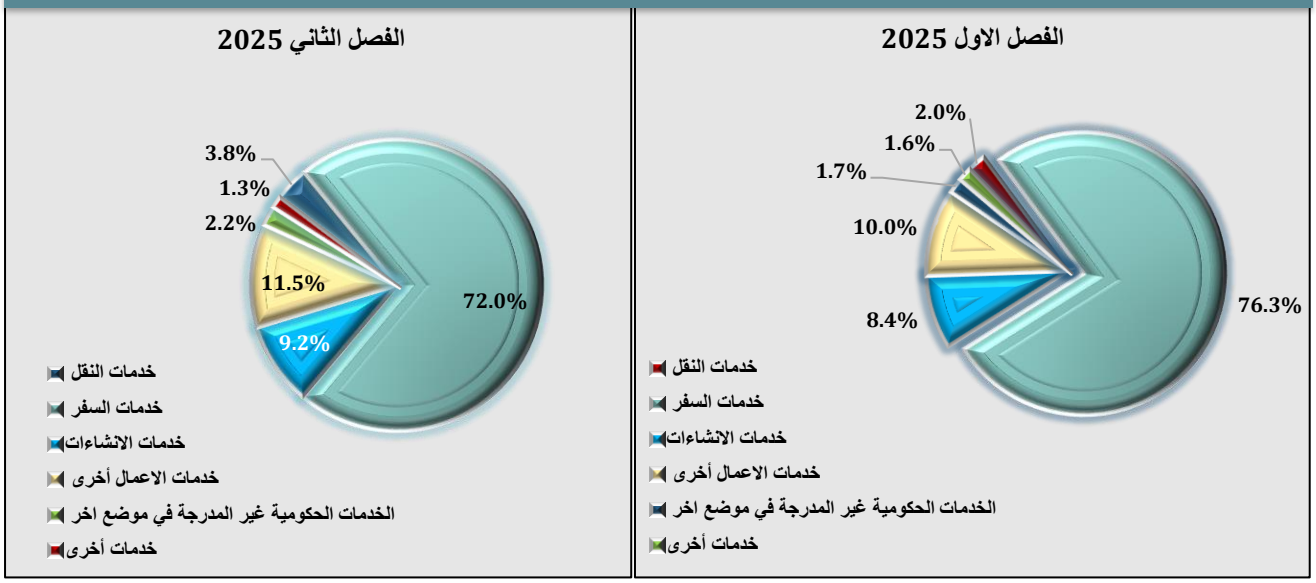

2-2-1 استيرادات الخدمات: سجَّلت استيرادات العراق الخدمية للفصل الثاني من عام 2025 ارتفاعًا طفيفًا في قيمتها بنسبة (0.7%) لتبلغ ماقيمتها (7800.6) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (7743.7) مليون دولار للفصل السابق، وذلك يعزى إلى إرتفاع مدفوعات السفر بنسبة مساهمة (41.2%) من إجمالي استيرادات الخدمات حيث بلغت قيمته (3214.5) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (3082.0) مليون دولار للفصل السابق، بسبب ارتفاع أعداد المغادرين العراقيين إلى خارج البلاد (موسم الحج)، في حين شكَّلت خدمات النقل إنخفاضًا حيث بلغت قيمتها (2390.0) مليون دولار وبنسبة مساهمة (30.6%) من إجمالي استيرادات الخدمات مقابل قيمتها البالغة (2498.9) مليون دولار للفصل السابق من العام ذاته، فيما شكَّلت خدمات التأمين ومعاشات التقاعد نسبة مساهمة (10.8%) من إجمالي استيرادات الخدمات لتبلغ ماقيمتها (839.3) مليون دولار مقابل قيمة البالغة (859.3) للفصل السابق، تليها الخدمات المالية وبنسبة مساهمة (7.5%) من إجمالي استيرادات الخدمات وبقيمة قدرها (580.2) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (600.4) مليون دولار للفصل السابق، وشكَّلت خدمات (الاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسب الآلي والمعلومات) و(خدمات الأعمال الأخرى) مساهمات نسبية (5.1%)، (3.8%) على التوالي من إجمالي الاستيرادات الخدمية، في حين بلغت مساهمة الخدمات الأخرى نسبة (1.0%) من إجمالي الاستيرادات الخدمية، **والشكل (4)** يوضّح التوزيع النسبي للاستيرادات الخدمية.

الشكل (4)
التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات الخدمية للفصلين الأول والثاني 2025

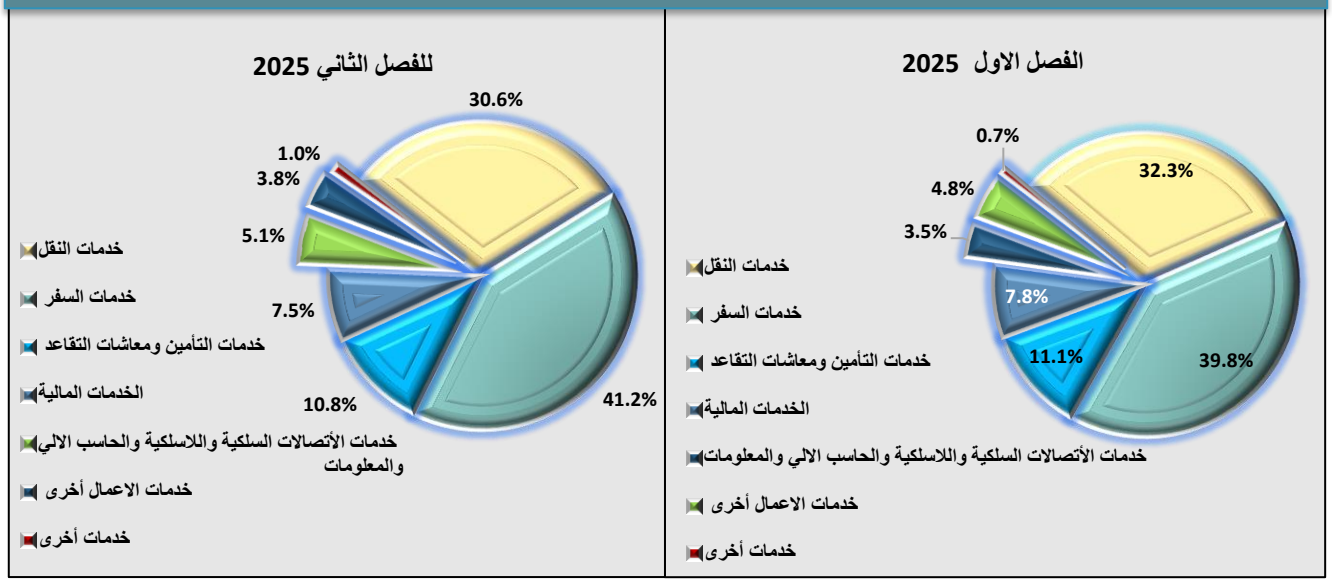

3-1 ميزان السلع والخدمات:

يلاحظ من **الجدول (1)** أن ميزان السلع والخدمات قد سجَّل للفصل الثاني 2025 انخفاضًا بلغت نسبته (25.8%) ليبلغ ماقيمته (689.5) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (929.4) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا إلى إنخفاض صافي صادرات السلع والخدمات حيث بلغت قيمتها (26024.3) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (26831.7) مليون دولار عن الفصل السابق، كما سجَّل صافي استيرادات السلع والخدمات انخفاضًا بلغت قيمتها (25334.8) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (25902.3) مليون دولار الفصل السابق، وفيما يأتي تحليل لتطورات صادرات واستيرادات السلع والخدمات:

1-3-1 صادرات السلع والخدمات :

- سجَّل إجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية للفصل الثاني 2025 تراجعًا في النمو بلغت نسبته (3.0%) وبقيمة مقدارها (26024.3) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (26831.7) مليون دولار للفصل السابق، حيث شكَّلت صادرات العراق السلعية نسبة (89.5%) من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية.
- بلغت المساهمة النسبية لصادرات العراق من (النفط الخام والمنتجات النفطية) للفصل الثاني 2025 (84.3%) من إجمالي صادرات السلع والخدمات مقابل نسبتها البالغة (87.8%) للفصل السابق، في حين بلغت المساهمة النسبية للصادرات الخدمية والصادرات الأخرى (10.5%) و(5.2%) مقابل نسبتها البالغة (10.1%) و(2.1%) على التوالي للفصل السابق، ويُعزى هذا الانخفاض الطفيف للنفط الخام والمنتجات النفطية إلى

ارتفاع مساهمة صادرات الخدمات، وكما في **الشكل (5)** الذي يوضح التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات.

الشكل (5)
التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الأول والثاني 2025

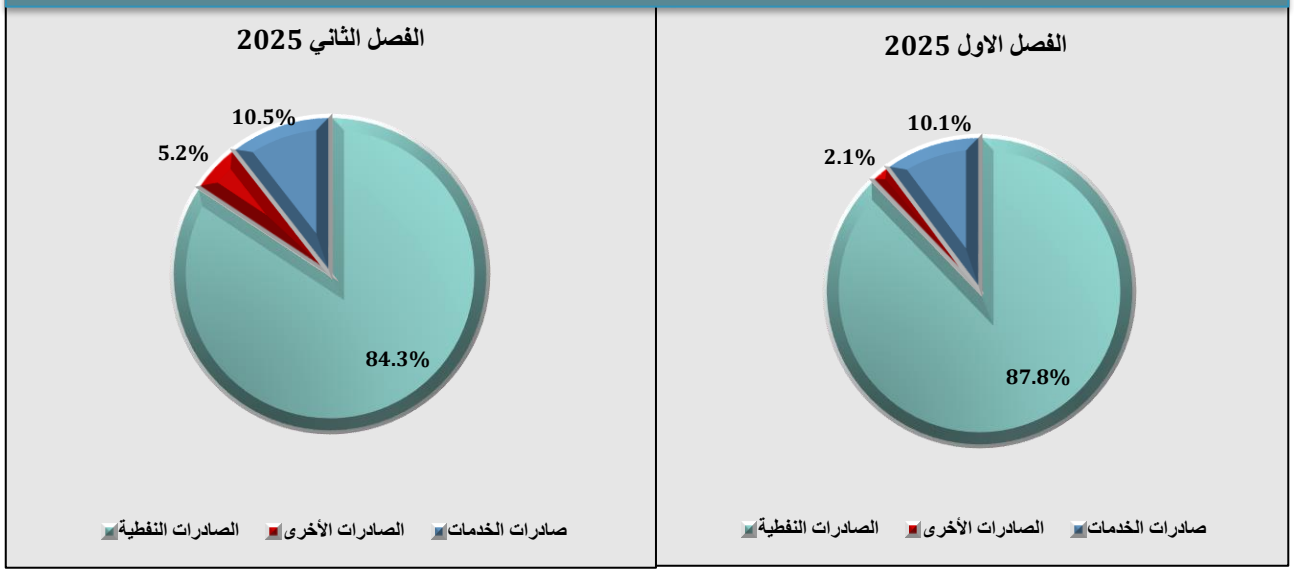

جدول (1)
التوزيع النسبي والمطلق لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الأول والثاني لعام 2025

التفاصيل	الفصل الأول 2025 (مليون دولار)	الفصل الثاني 2025 (مليون دولار)	المساهمة النسبية للفصل الأول 2025	المساهمة النسبية للفصل الثاني 2025	النمو%	المساهمة المطلقة بالنمو%
صادرات النفطية	23548	21937.9	%87.8	%84.3	%-6.8	%-6.0
الصادرات الأخرى	564.3	1347.7	%2.1	%5.2	%138.8	%2.9
صادرات الخدمات	2719.4	2738.7	%10.1	%10.5	%0.7	%0.1
اجمالي صادرات السلع والخدمات (مليون دولار)	26831.7	26024.3	%100	%100	%-3.0	

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

1-3-2 استيرادات السلع والخدمات :

- **سجَّل إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية** للفصل الثاني 2025 تراجعًا بلغت نسبته (2.2%) وبقيمة بلغت مقدارها (25334.8) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (25902.3) مليون دولار للفصل السابق.
- **سجَّلت استيرادات العراق من المنتجات النفطية** تراجعًا بلغت قيمتها (259.8) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (286.4) مليون دولار للفصل السابق وبمساهمة بلغت (1.0%) من إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية مقابل مساهمتها البالغة (1.1%) للفصل السابق، وكما موضَّح في **الشكل (6)**.

الشكل (6)
التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية والخدمية للفصلين الأول والثاني 2025

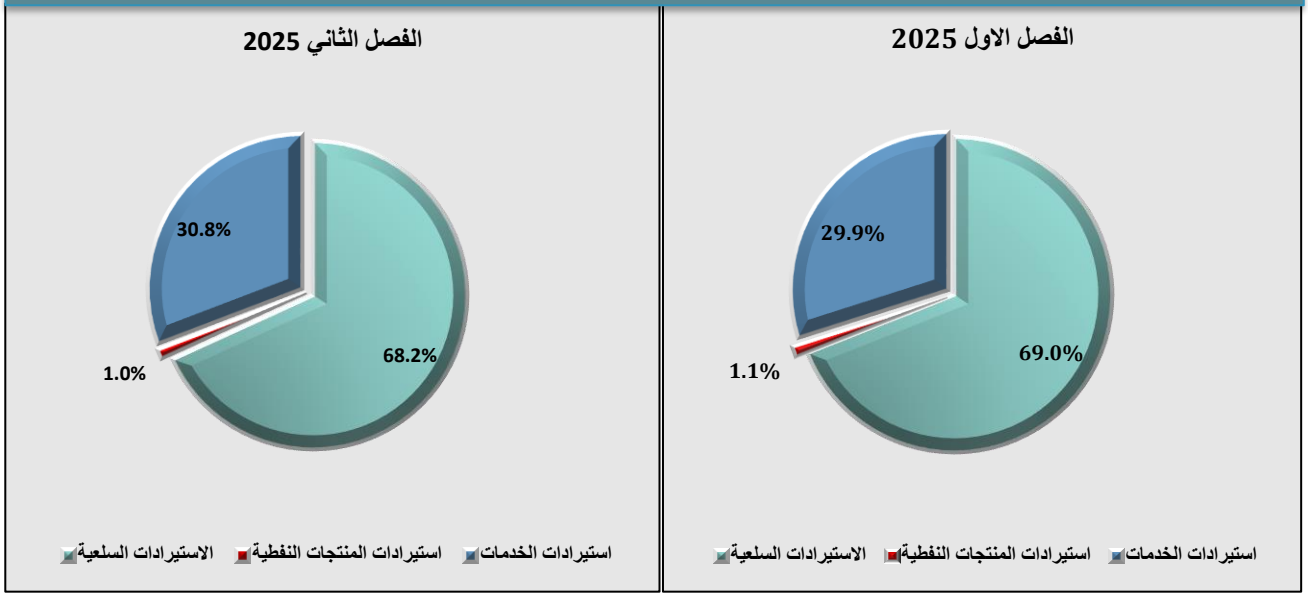

- **سجَّلت الاستيرادات السلعية (عدا المنتجات النفطية)** تراجعًا بلغت نسبته (3.3%) عن الفصل السابق لتبلغ ما قيمته (17274.4) مليون دولار مقابل (17872.2) مليون دولار ، في حين سجَّلت الاستيرادات الخدمية ارتفاعًا طفيفًا في مساهمتها النسبية البالغة (30.8%) مقابل مساهمتها البالغة (29.9%) للفصل السابق وبمساهمة مطلقة بلغت (0.2%) من إجمالي الاستيرادات السلعية والخدمية، وكما موضَّح في **الجدول (2)**.

جدول (2)
التوزيع النسبي والمطلق لاستيرادات السلع والخدمات للفصلين الأول والثاني من عام 2025

التفاصيل	الفصل الأول 2025 (مليون دولار)	الفصل الثاني 2025 (مليون دولار)	المساهمة النسبية للفصل الأول 2025	المساهمة النسبية للفصل الثاني 2025	النمو%	المساهمة المطلقة بالنمو%
الاستيرادات السلعية	17872.2	17274.4	%69.0	%68.2	%-3.3	%-2.3
استيرادات المنتجات النفطية	286.4	259.8	%1.1	%1.0	%-9.3	%-0.1
استيرادات الخدمات	7743.7	7800.6	%29.9	%30.8	%0.7	%0.2
استيرادات السلع والخدمات	25902.3	25334.8	%100	%100	%-2.2	

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

4-1 حساب الدخل الأولي:

سجَّل هذا الحساب للفصل الثاني من عام 2025 انخفاضًا بلغت نسبته (92.7%) عن الفصل السابق ليبلغ ماقيمته (29.5) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (405.3) مليون دولار، وذلك نسبة للتطورات الحاصلة في فقرات هذا الحساب، وكما يأتي:

1-4-1 سجَّل صافي تدفقات تعويضات العاملين للفصل الثاني 2025 تراجعًا بلغت نسبته (33.6%) ليبلغ قيمته (7.5) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (11.3) مليون دولار للفصل الأول من ذات العام، ويُعزى ذلك لانخفاض جانب مقبوضات أجور العمال الموسميين المقيمين لأقل من سنة إلى الخارج بنسبة (30.5%) عن الفصل السابق.

2-4-1 سجَّل صافي حساب دخل الاستثمار للفصل الثاني 2025 انخفاضًا نسبته (94.9%) ليبلغ ماقيمته (20.1) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (393.6) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى التطورات الحاصلة في مكونات هذا الحساب، وكما يأتي:

1-2-4-1 الاستثمار المباشر: سجَّل صافي حساب الاستثمار المباشر للفصل الثاني 2025 ارتفاعًا في عجزه بلغت نسبته (285.4%) ليبلغ ما قيمته (891.8-) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (231.4-) مليون دولار للفصل السابق نتيجة زيادة مدفوعاته إلى الخارج والمتمثلة بزيادة تحويلات أرباح الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق، و ارتفاع مدفوعات أرباح الشركات العاملة في العراق.

2-2-4-1 استثمار الحافظة (فوائد أذونات الخزائن الأجنبية): لم تسجَّل استثمارات الحافظة التي تتضمن الدخل من حصص الملكية والفوائد المستحقة على سندات الدين أي تدفقات تذكر في هذا الفصل لعدم وجود استثمارات على السندات الحكومية.

3-2-4-1 الاستثمارات الأخرى: سجَّلت الاستثمارات الأخرى (التي تشمل الدخل من حصص الملكية ،الفوائد المتحققة من الاستثمار الليلي، الفوائد المتحققة عن ودائع الجهاز المصرفي والفوائد على القروض الخاصة بالقطاعات الأخرى) للفصل الثاني 2025 ارتفاعًا ملحوظًا في عجزها بلغت نسبته (141.7%) لتبلغ ماقيمتها (64.3-) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (26.6-) مليون دولار للفصل السابق، وذلك بسبب إرتفاع فوائد قروض الحكومة المدفوعة.

4-2-4-1 الأصول الاحتياطية: سجَّل صافي التدفقات المتولدة من فوائد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي في الخارج إرتفاعًا بلغت نسبته (49.8%) لتبلغ ماقيمتها (976.2) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (651.6) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا الارتفاع في تدفقات الأصول الاحتياطية بالدرجة الأساس إلى زيادة فوائد الودائع بالعملات الأجنبية وفوائد أذونات الخزائن الأجنبية وفوائد الاستثمار الأوروبي لدى البنوك الخارجية.

1-4-3 الدخل الأولي الآخر: سجَّل هذا الحساب ارتفاعًا في صافي تدفقاته إلى الداخل ليبلغ ماقيمته (1.9) مليون دولار للفصل الثاني 2025 مقابل قيمته البالغة (0.4) مليون دولار للفصل السابق وبنسبة (375%)، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع مقبوضات القطاع الخاص الريعية إلى الداخل، **والشكل (7)** يوضح التطورات الحاصلة في مكونات الدخل الأولي.

الشكل (7)
مكونات الدخل الأولي للفصلين الأول والثاني من عام 2025

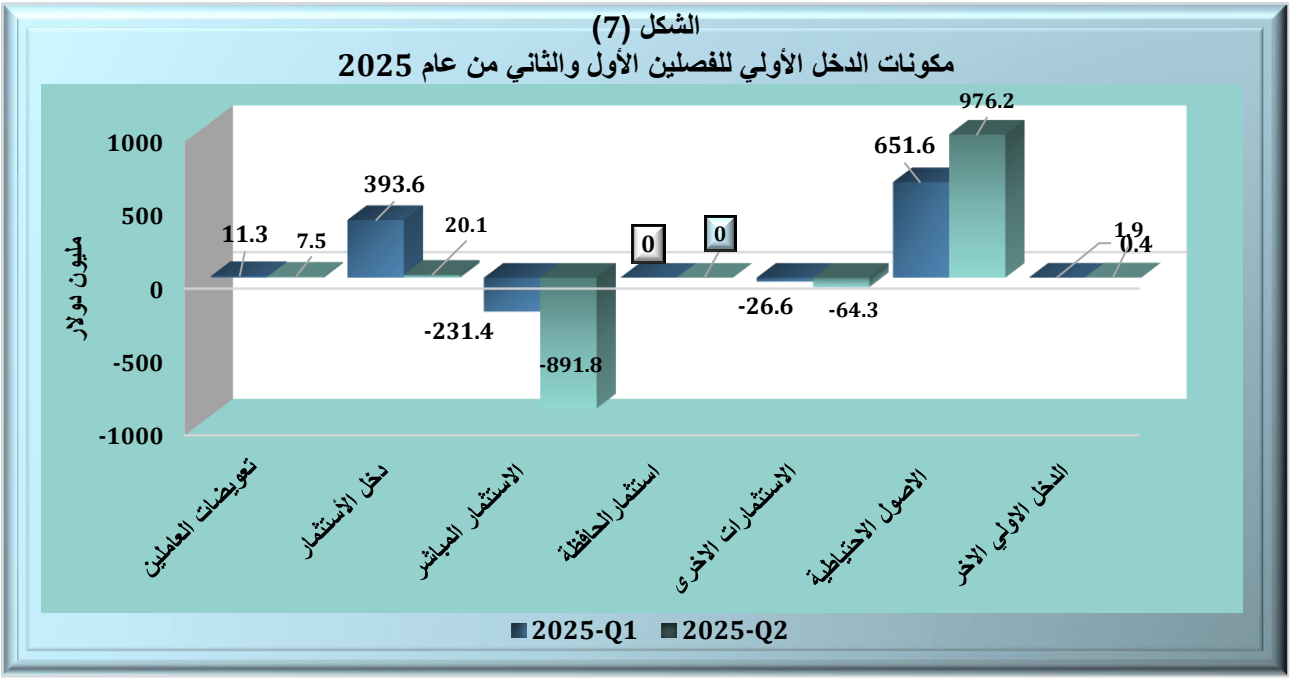

1-5 حساب الدخل الثانوي:

سجَّل صافي تدفقات هذا الحساب للفصل الثاني 2025 تحسنًا بلغت نسبته (22.2%) ليبلغ ماقيمته (75.5) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (61.8) مليون دولار للفصل السابق ويُعزى ذلك إلى التحسن في صافي التحويلات الرسمية وكما مبين في أدناه:

1-5-1 صافي التحويلات الرسمية (التي تشمل تحويلات الحكومة): سجَّلت صافي التحويلات الرسمية للفصل الثاني 2024 نموًا بلغت نسبته (81.3%) عن الفصل السابق بسبب إرتفاع جانب مقبوضات التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي فضلًا عن انخفاض جانب مدفوعات الاشتراكات في المنظمات الدولية.

1-5-2 سجَّلت التحويلات الخاصة للشركات المالية وغير المالية والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح

للفصل الثاني 2025 انخفاضًا بلغت نسبته (48.8%) عن الفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض صافي التحويلات الشخصية نتيجة انخفاض جانب مقبوضات تحويلات العاملين العراقيين لأكثر من سنة والمساعدات والتقاعد عن الفصل السابق لذات العام، وكما في **الشكل (8)** .

الشكل (8)
مكونات الدخل الثانوي للفصلين الأول والثاني 2025

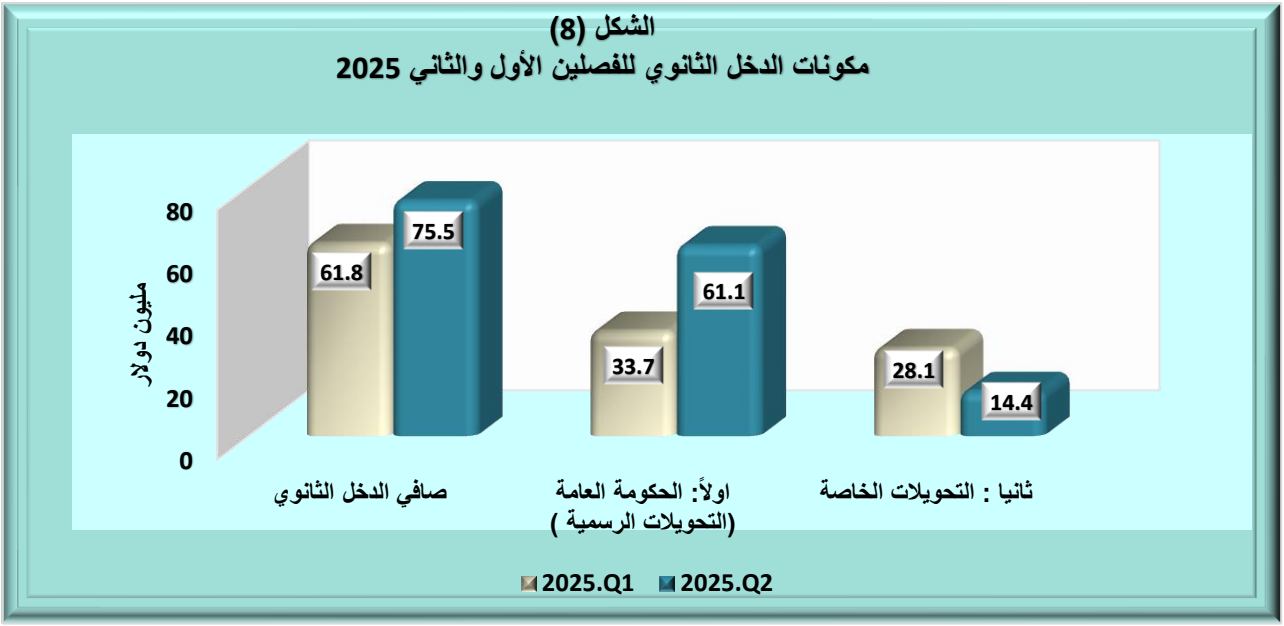

2- الحساب الرأسمالي:

إن أغلب التحويلات الرأسمالية إلى الخارج هي معاملات إرث والتي لم تسجَّل أي تدفقات تذكر في هذا الفصل.

3- الحساب المالي: سجَّل صافي تدفق الحساب المالي نموًا في عجزه بلغ نسبته (261.0%) للفصل الثاني 2025 ليبلغ قيمة تدفقه (2323.5-) مليون دولار مقابل تدفقه البالغ (643.6-) مليون دولار للفصل السابق، وفيما يلي التوضيحات التي تبين التطورات في مكونات هذا الحساب ، وكما في **الشكل (9)**.

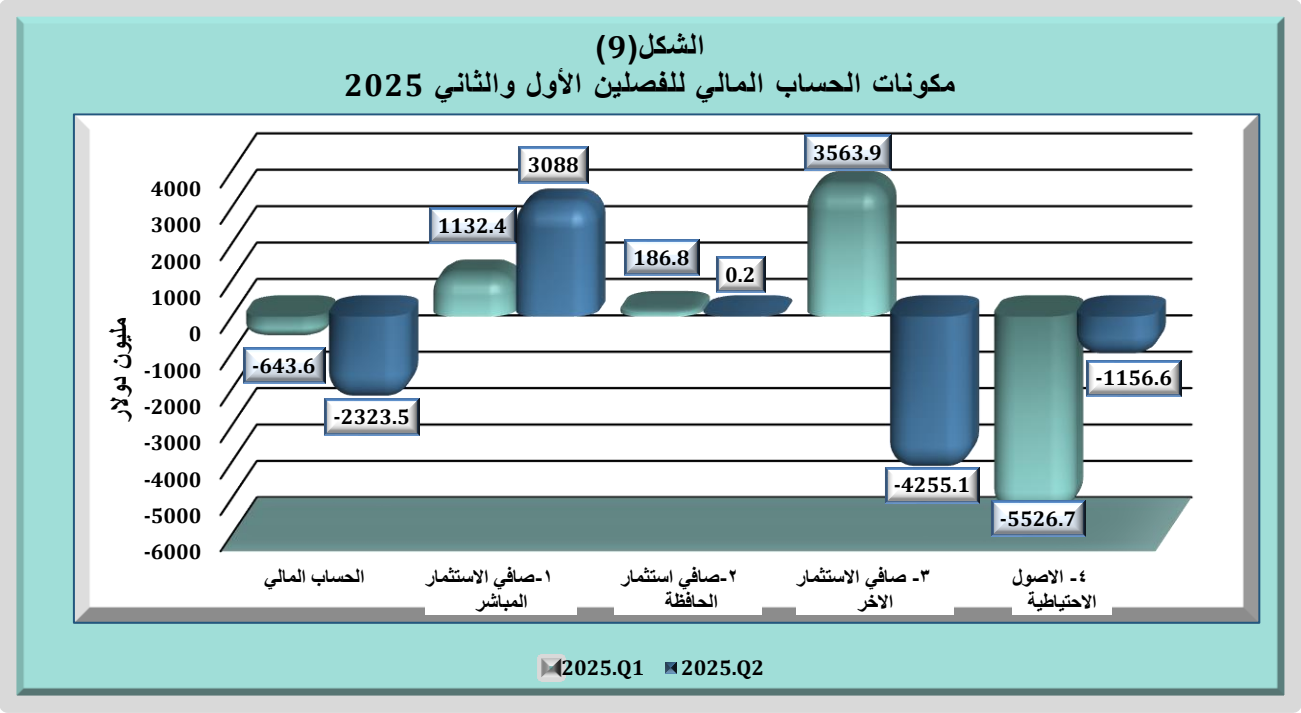

3-1 صافي الاستثمار المباشر: سَجَّل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر للفصل الثاني من عام 2025 ارتفاعًا بلغت نسبته (172.7%) ليبلغ ماقيمته (3088.0) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (1132.4) مليون دولار للفصل السابق ويعزى ذلك بسبب ارتفاع تسديدات الكلف البترولية للشركات النفطية العاملة في العراق وتسديدات الاتفاقية الصينية بنسبة (38.1%) و(100%) على التوالي في حين حقق صافي الاستثمار الأجنبي في الخارج انخفاضًا طفيفًا بلغت نسبته (15.0%) للفصل الثاني 2025 ، وكما موضح في **شكل (10)**.

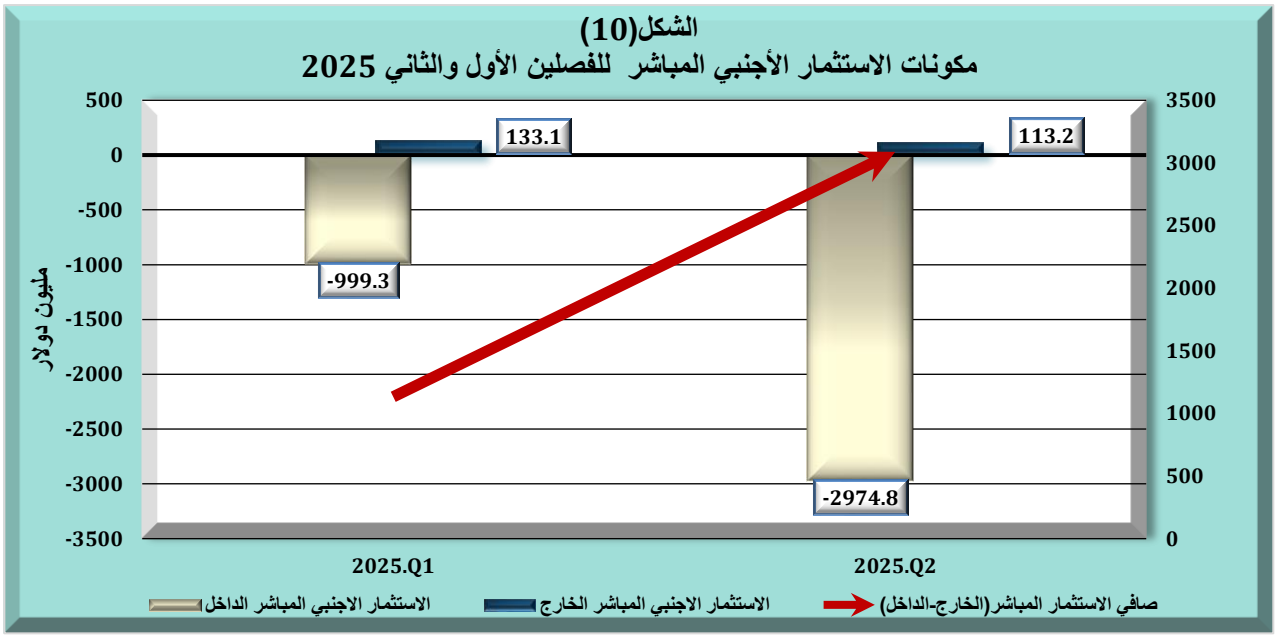

3-2 استثمار الحافظة : سجَّل هذا النوع من الاستثمارات تراجعًا لبيلغ ماقيمته (0.2) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (186.8) مليون دولار وبنسبة (99.9%) للفصل الثاني لعام 2025 ويعزى ذلك إلى الانخفاض في موجودات القطاعات الأخرى المتمثلة بشراء الأسهم في القطاع المصرفي وانخفاض التسديدات الحكومية بجانب المطلوبات مقارنة بالفصل السابق وكما موضح في **الشكل رقم (11)**.

الشكل(11)
مكونات استثمارات الحافظة للفصلين الأول والثاني 2025

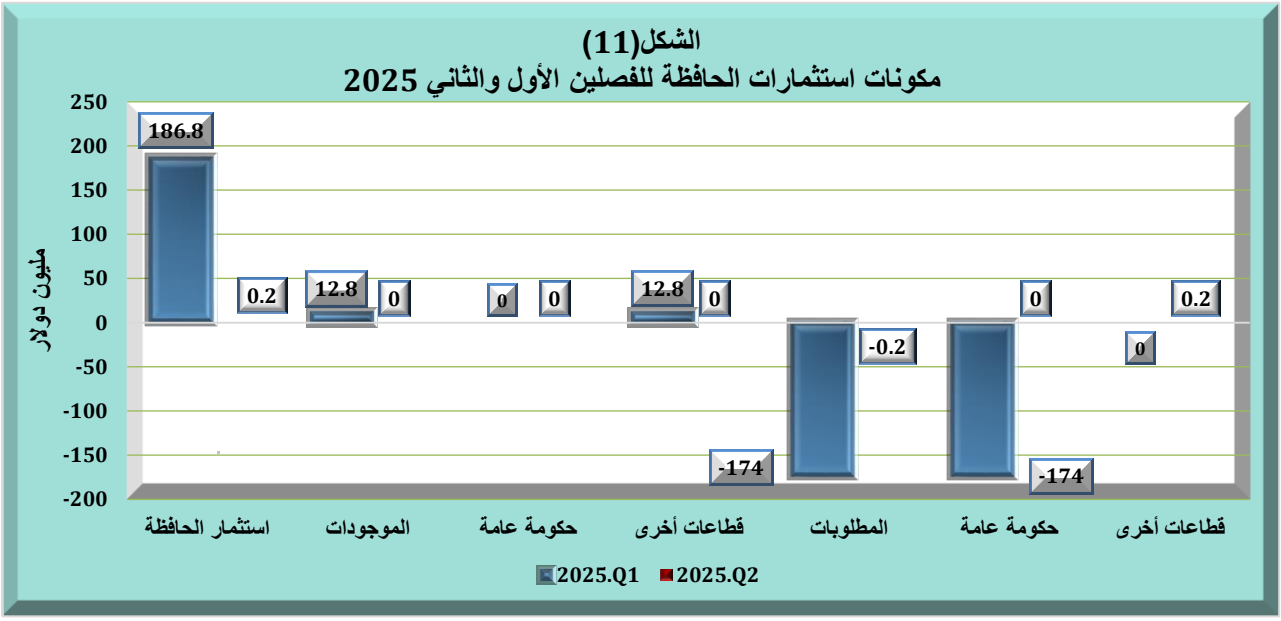

3-3 الاستثمارات الأخرى: سجَّلت تدفقات هذا النوع من الاستثمارات للفصل الثاني 2025 انخفاضًا ملحوظًا بلغت نسبته (219.4%) لتبلغ ما قيمته (4255.1-) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (3563.9) مليون دولار للفصل السابق، وندرج أدناه المكونات الرئيسة للحساب مع الأسباب المؤدية إلى الانخفاض:

3-3-1 صافي الاستثمار الرسمي: سجَّل صافي الاستثمار الرسمي للفصل الثاني 2025 انخفاضًا بلغت نسبته (202.6%) ليبلغ ماقيمته (2821.4-) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (2749.0) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض جانب الموجودات للاستثمار الرسمي بنسبة (335.7%) ليبلغ ماقيمته (2378.3-) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (1008.9) مليون دولار للفصل السابق نتيجة انخفاض الرصيد المتاح للحكومة بنسبة (308.4%) وانخفاض ائتمانات التجارة بنسبة (374.6%) عن الفصل السابق، في حين سجَّل جانب المطلوبات للاستثمار الرسمي ارتفاعًا بلغت نسبته (125.5%)، ويُعزى ذلك لارتفاع الالتزامات على الحكومة بنسبة (128.6%) وارتفاع المسحوب من القروض بنسبة (1933.3%) للفصل السابق وانخفاض تسديدات الدين الخارجي بنسبة (28.0%).

3-3-2 صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى: سجَّل صافي الاستثمار لشركات الايداع الأخرى انخفاضًا ملحوظًا بلغت نسبته (549.3%) ليبلغ ما قيمته (1595.5-) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (355.1) مليون

دولار، ويُعزى ذلك إلى انخفاض جانب الموجودات بنسبة (815.5%) عن الفصل السابق، وسجَّل جانب المطلوبات ارتفاعًا بلغت قيمته (57.9) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (140.2-) مليون دولار للفصل السابق.

3-3-3 سجَّل صافي ودائع القطاع الخاص في الخارج والمتضمن ودائع العراقيين المقيمين في الخارج وأرباح الشركات النفطية المحلية المحولة للخارج، تراجعًا بلغت نسبته (64.8%) لتبلغ ماقيمته (161.8) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (459.8) مليون دولار للفصل السابق، وكما موضَّح في **الشكل (12)**.

الشكل(12)
مكونات الاستثمارات الأخرى للفصلين الأول والثاني 2025

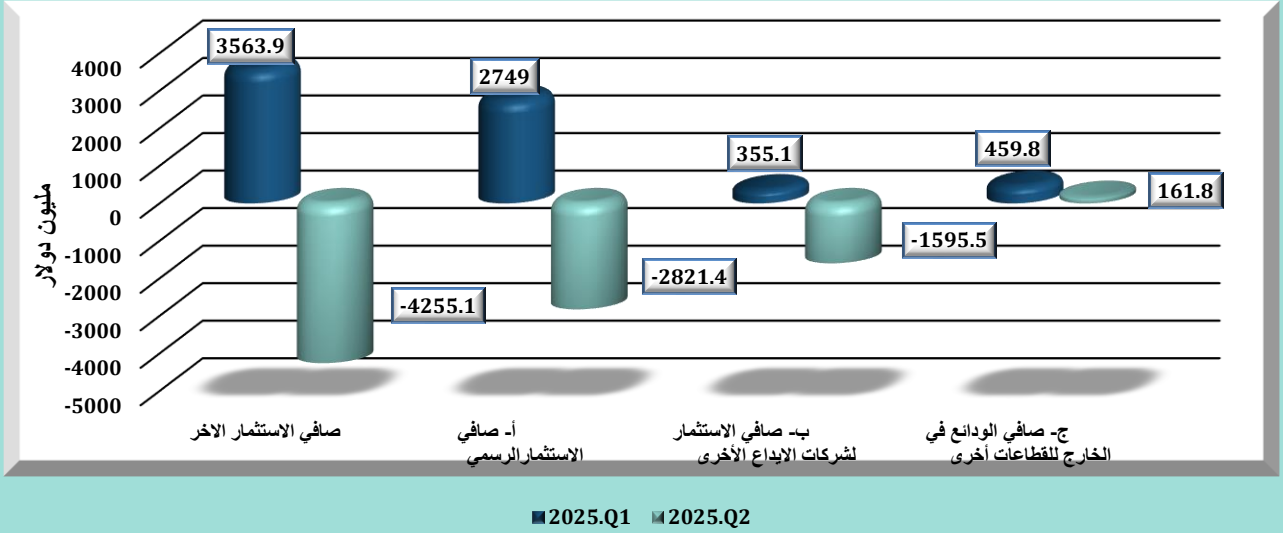

3-4 الأصول الأحتياطية: حققت الأصول الاحتياطية انخفاضًا في عجزها حيث بلغت نسبتها (79.1%) مسجَّلة ماقيمتها (1156.6-) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (5526.7-) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا التحسن إلى التغيرات الحاصلة في مكونات الأصول الأحتياطية، وكما يأتي:

3-4-1 حقوق السحب الخاصة: سجَّلت تدفقات حقوق السحب الخاصة نموًا بلغت نسبته (643.8%) لتبلغ قيمتها (139.2) مليون دولار مقابل تدفقها السالب البالغ قيمته (25.6-) مليون دولار للفصل السابق.

3-4-2 الذهب النقدي: سجَّل احتياطي العراق من الذهب النقدي تدفقًا قدره (272.3) مليون دولار نتيجة شراء الذهب النقدي للفصل الثاني من عام 2025.

3-4-3 وضع الاحتياطي لدى الصندوق: لم يشهد وضع احتياطي العراق لدى صندوق النقد الدولي أي تغييرات تُذكر.

3-4-4 الموجودات الأجنبية: سجَّلت الموجودات الاجنبية للفصل الثاني 2025 نموًا بلغت نسبته (71.5%) نتيجة تدفقاتها التي بلغت قيمتها (1568.1-) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (5501.1-) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك للتطورات الحاصلة في مكوناتها، وكما يأتي:

- **العملة والودائع:** سجَّلت العملة والودائع للفصل الثاني 2025 تحسنًا ملحوظًا بلغت نسبته (171.6%) لتبلغ ماقيمتها (2107.3) مليون دولار مقابل تدفقها السالب البالغ قيمته (2944.0-) مليون دولار للفصل السابق لذات العام، ويُعزى ذلك إلى زيادة جانب العملة والودائع لدى السلطات النقدية بنسبة (316.4%)، وزيادة جانب العملة والودائع لدى البنوك الخارجية بنسبة (153.3%) عن الفصل السابق.
- **الأوراق المالية:** سجَّلت الاوراق المالية للفصل الثاني 2025 نموًا في العجز بنسبة (43.7%) مليون دولار لتبلغ قيمتها (3675.4-) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (2557.1-) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك العجز الحاصل في أدوات السوق النقدية بنسبة (43.7%) ، **والشكل (13)** يوضح مكونات الأصول الاحتياطية.

الشكل(13)
مكونات الاحتياطي الأجنبي للفصلين الأول والثاني 2025

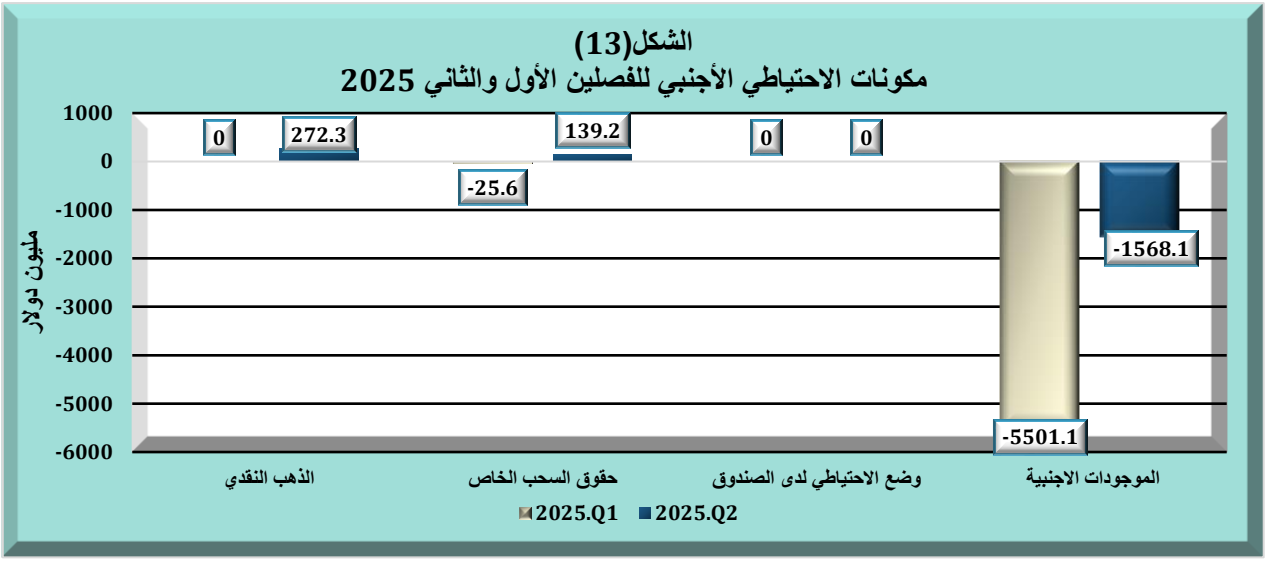

4- فقرة صافي السهو والخطأ:

على الرغم من التوازن المبدأي في حسابات ميزان المدفوعات، إلا أنه من الناحية العملية هناك اختلالات تنشأ نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات، ويُطلق على هذا الاختلال بـ(صافي السهو والخطأ)، وهو إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات ، حيث يتم اشتقاق هذه الفقرة بوصفها قيمة باقية على أساس قيمة صافي الإقراض أو صافي الاقتراض، كذلك يمكن اشتقاق هذه الفقرة بطريقة أخرى من المعادلة الآتية :

فقرة صافي السهو والخطأ = صافي الحساب المالي – (صافي الحساب الجاري + صافي الحساب الرأسمالي)

أ – تُشير القيمة الموجبة لفقرة صافي السهو والخطأ إلى الانخفاض الشديد في قيمة القيود الدائنة في الحسابين الجاري والرأسمالي.

ب – و/ أو الارتفاع الشديد في قيمة القيود المدينة في الحسابين الجاري والرأسمالي.

ج – و/أو الارتفاع الشديد في قيمة صافي زيادة الأصول في الحساب المالي.

د – و/ أو الانخفاض الشديد في قيمة صافي زيادة الخصوم في الحساب المالي.

(وتنعكس هذه الأتجاهات عندما تكون قيمة صافي السهو والخطأ سالبة).

أظهر ميزان المدفوعات العراقي للفصل الثاني من عام 2025، وكما في الجدول (3) ظهور صافي فقرة السهو والخطأ بإشارة سالبة محققة قيمة (3118.0-) مليون دولار مقابل (2020.1-) مليون دولار للفصل السابق، حيث حقق الجانب الدائن من الحساب الجاري تغيراً بلغت قيمته (27333.3) مليون دولار عن الفصل السابق، في مقابل تحقيق الجانب المدين تغيراً بلغت قيمته (26538.8) مليون دولار وبصافي قيمة بلغت (794.5) مليون دولار، أما الحساب المالي فقد حقق الجانب الدائن تغيرًا بلغت قيمته (4797.5-) مليون دولار فيما حقق الجانب المدين تغيراً في قيمته (2474-) مليون دولار وبصافي قدره (2323.5-) مليون دولار، حيث يعكس الحساب المالي العمليات التعويضية او التابعة للعمليات الحقيقية المسجَّلة في الحساب الجاري، وإن ظهور فقرة صافي السهو والخطأ بإشارة سالبة يؤشر وجود عدد من المعاملات التي لم يتم تسجيلها في الحساب الجاري أو بنود قدّرت بإقل من قيمتها.

جدول (3) الجوانب الدائنة والمدنية في الحسابات الرئيسة لميزان المدفوعات

	Q1-2025			Q2-2025			التغيرات النسبية والحقيقية			
	دائن (مليون دولار)	مدين (مليون دولار)	صافي (مليون دولار)	دائن (مليون دولار)	مدين (مليون دولار)	صافي (مليون دولار)	التغير في الجانب الدائن (%)	التغير في الجانب المدين (%)	تغير قيمة الدائن (مليون دولار)	تغير قيمة المدين (مليون دولار)
الحساب الجاري	27831.8	26435.3	1396.5	27333.3	26538.8	794.5	-1.8%	0.4%	-498.5	103.5
الحساب الرأسمالي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الحساب المالي	-3697.2	-3053.6	-643.6	-4797.5	-2474	-2323.5	29.8%	-19%	-1100.3	579.6
صافي السهو والخطأ			-2040.1			-3118				

الشكل (14) يوضح فقرة صافي السهو والخطأ في تفسير اختلال ميزان المدفوعات

(مليون دولار)

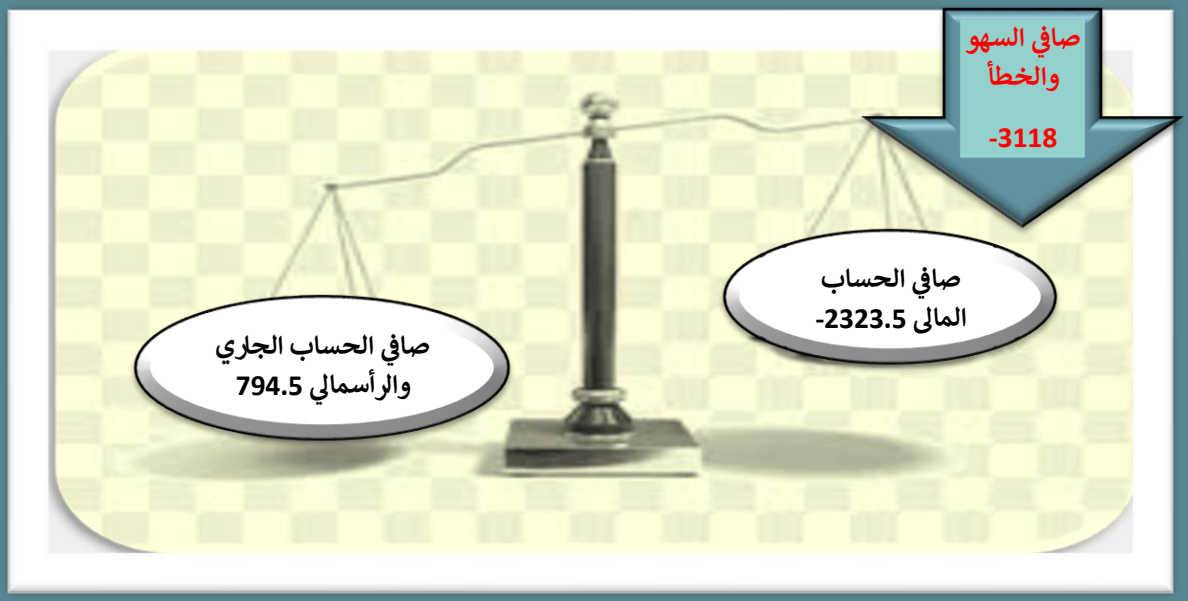

BOP.STAT@CBI.IQ